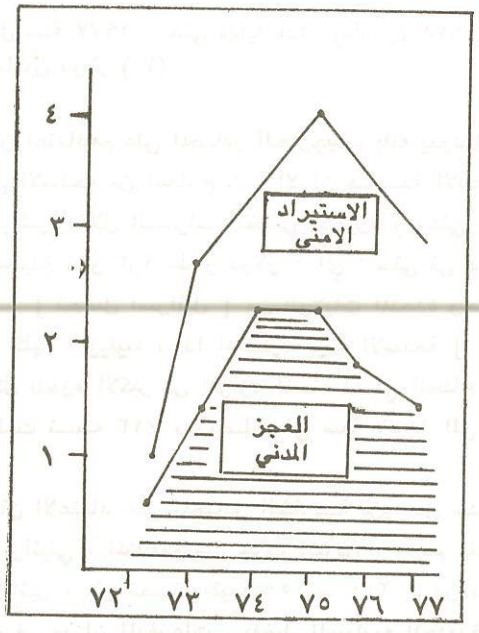

العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي في ذروته في سنة ١٩٧٥ ، واثناء انخفاضه · ويتضح بعد حسم الاستيراد الامني ، ان معدل العجز المدني لا يزال يبلغ في سنة ١٩٧٧ ثلاثة اضعاف معدله في سنة ١٩٧٢ ·

يستنتج من ذلك ، ان تقليص العجز التجاري بواسطة خفض الواردات ، يبقى احتمالا ضعيفا جدا ، نظرا لتعلق اسرائيل المتزايد بالواردات على مختلف أنواعها · ويفسر وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي يغئال هوروفيتش هذا التعلق ، بأنه يعود الى جملة عوامل اهمها : (١) الحاجة الدائمة الى الواردات الامنية · (٢) استيراد وسائل الانتاج للصناعة · (٣) استيراد الحبوب والمواد الغذائية · (٤) التزامات أسرائيل الدولية ، التي تصعب على أسرائيل تحديد الواردات ، مثل الاتفاق مع السوق المشتركة · (٥) سياسة الكشف (الغاء الدعم) ، التي تهدف الى تشجيع التطور الطبيعي للصناعة ، في ظروف المنافسة ، من جانب الواردات (١٣) ·

فرع الصادرات ـ الخاسر الاكبر

يراهن المسؤولون في وزارة المالية الآن على تقوية فرع الصادرات ، كعمل أساسي في اعادة عجلة النمو الاقتصادي في اسرائيل وتحسين ميزانها التجاري · وبالفعل ، فان هذا الامر كان ، وما يزال احد الاهداف الاساسية في السياسة الاقتصادية في اسرائيل ، ماضيا وحاضرا ، حتى ان جميع الاجراءات التي كانت تتخذها الحكومات السابقة ، خصوصا منذ مطلع السبعينات وحتى السنة الماضية ، من تخفيض في قيمة الليرة بهدف زيادة ارباح الصادرات ، الى تخصيص دعم كاف لهذا الفرع ، كانت تصب جميعها في